أسباب الطلاق في الأردن وانعكاساتها التربوية *

د ياسر محمد زهران **

د وائل سليم الهياجنة ***

د عمر محمد أبو جلبان ****

* تاريخ التسليم: 14/ 6/ 2014م ، تاريخ القبول: 8/ 11/ 2014م.

** وزارة التربية والتعليم/ الأردن.

*** كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

**** مديرية التربية والتعليم/ وزارة التربية والتعليم/ لواء بني كنانة/ الأردن.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أسباب ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين، والانعكاسات التربوية لهذه الظاهرة على أفراد الأسرة، ومن ثم مقترحات للحد من ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين.

وتكون مجتمع الدراسة من (5041) فرداً، منهم (4884) مطلقاً ومطلقةً، و (157) قاضياً شرعياً، حيث اختيرت عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بالطريقة الطبقية المتاحة، مكونة من (74) مطلقاً، و (98) قاضياً.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب الشخصية كانت الأكثر شيوعاً في ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقين، وكانت الأسباب الاجتماعية والأسرية هي الأكثر شيوعاً في ظاهرة الطلاق من وجهة نظر القضاة الشرعيين.

وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أبرزها:

تضمين المناهج الدراسية مواد تتعلق بتكوين الأسرة، وواجباتها، ورسالتها، بما يتناسب مع كل مرحلة دراسية أو عمرية، وبخاصة للطلبة الجامعيين، وعقد الندوات والحوارات واللقاءات للمقبلين على الزواج.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الطلاق، الأسرة، الانعكاسات التربوية.

The Rreasons of Divorce in Jordan and Its Educational Reflections

Abstract:

The purpose of this study was to identify the causes of the phenomenon of divorce in Jordan from the point of view of divorcing and divorced and Shari'a judges and the educational implications of this phenomenon on family members, and then proposals to reduce the phenomenon of divorce from the point of view of divorcing and divorced and Shari'a judges.

The study population consisted of (5041) members of them (4884) never absolute, and (157) legitimately judge, was chosen as a representative sample of the study population stratified available consisting of (74) at all, and (98) a judge.

The results of the study showed that the personal reasons were the most cause of the phenomenon of divorce from the perspective of divorced. Reasons were social and family is the most cause of the phenomenon of divorce from the perspective of Shari'a judges.

The study concluded that many of the recommendations, notably: - Include curriculum materials related to the composition and duties of family and mission commensurate with each grade level or age, especially for university students. Hold seminars and dialogues and meetings on the verge of marriage.

Key words: *Divorce, family, educational implications.*

خلفية الدراسة وأهميتها:

مقدمة:

إن من نعم الله عز وجل على الإنسان كثيرة، لا تعد ولا تحصى ولا تخفى، ومن أعظمها بعد نعمة الإسلام نعمة الزواج والاستقرار. فسبحان من قال في محكم التنزيل: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الروم، 21) . ولأن رابطة الزواج في الإسلام مقدسة، فقد شرع الله في كتابه الحكيم والسنة النبوية الشريفة كثيراً من الأحكام التي تؤدي إلى تماسك هذه المؤسسة واستقرارها، فقد وضع معايير لاختيار الزوج الصالح، ومعايير لاختيار الزوجة الصالحة، ووضع أحكاماً للخطبة وآدابها، وكذلك بالنسبة للمهر، والزواج، وتربية الأولاد، وبيّن أهمية احترام الحقوق الزوجية في الإسلام، وبيّن حق الزوج على زوجته، وحقوق الزوجة على زوجها، وكذلك الحقوق المشتركة بين الزوجين، حتى في أدق تفاصيل الحياة الزوجية الخاصة، كأحكام الجماع وآدابه.

والمتأمل في سيرة النبي– عليه الصلاة والسلام– في الحياة الزوجية، وكيفية معاملته– صلى الله عليه وسلم– لنسائه، وآثارها على الحياة الزوجية، يجد حياته– صلى الله عليه وسلم– قرآناً يمشي بين الناس، ونوراً يهتدي به في كل مناحي الحياة، قال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ**﴾ (الأحزاب، 21) ، فلو سار الناس على كتاب الله وسنة رسوله– صلى الله عليه وسلم– لأصبح الزواج لكلٍ من الذكر والأنثى نعمة لا نقمة، ومن خالف التشريع الرباني، والسنة النبوية أصبح الزواج له نقمة ومتاعب لا حصر لها.

إلا أن الخلافات الزوجية المستمرة، وانعكاساتها على الأسرة وعلى المجتمع بشكل عام، وتزايد حالات الطلاق، – إذا لم تعالج من كافة مؤسسات المجتمع– ستصبح ظاهرةً لها ما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع، سواء كانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم تنموية. وشُرع الطلاق في الإسلام لإنهاء العلاقة الزوجية التي يستحيل فيها إقامة حدود الله. وفي ذلك يقول (السعدي 1986 ص6) " بالوقت الذي شرعه الإسلام لإنهاء علاقة الزوجين إذا آلت إلى حال سيئة لا علاج له إلا بالفراق إذا بهم يتجاوزون الحد فيه، ويسيئون استعماله ويحولونه إلى أيمان يقسم بها من دون الله".

"فالتربية الأسرية الصحيحة النابعة من شرع الله تقي الأفراد من التغير الاجتماعي والثقافي السلبي، والذي يؤثر على الهوية الإسلامية، وعلى مقومات الحضارة، بحيث يصبح الأفراد سداً منيعاً لأي محاولة لهدم الأسرة المسلمة". ومن أجل هذا، فهي تعمل مترددة بين المثالية والواقعية، وبين النظرة الشمولية والجزئية، ومراعاة عوامل الثبات والتطور (الزحيلي، 2008 ص23).

وكذلك يهدف الإرشاد الأسري إلى تحقيق سعادة واستقرار الأسرة واستمرارها، وبالتالي سعادة المجتمع واستقراره، وذلك بتعليم أصول الحياة الأسرية السليمة، وأصول التنشئة الاجتماعية للأبناء، ووسائل تربيتهم ورعاية نموهم، والمساعدة في حل المشكلات والاضطرابات الأسرية وعلاجها، وهي تقوية للأسرة وتحصينها ضد احتمالات الاضطرابات والانهيار. (الداهري، 2008 ص100).

ونظراً لما يترتب على الطلاق من انعكاسات سلبية قد تكون نفسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية على المطلقين، والمطلقات، وأسرهم، وعلى المجتمع بشكل عام؛ فإنه لابد من دراسة هذه المشكلة دراسة شاملة، وحتى نستطيع وضع خطط إرشادية شاملة للحد من الطلاق، فإن ممن الضروري التعرف إلى أسبابه وانعكاساته، وبالتالي الحد منه.

الوصف الشرعي للطلاق:

من المعلوم أن ارتباط الطلاق بأحكام القرآن والسنة النبوية يضفي عليها صفة الثبات والالتزام بالأحكام بشكل عام والطلاق بشكل خاص، ويوضح (إمام 1997 ص32) ما يقصد بالوصف الشرعي للطلاق، ما يثبت له شرعاً من جهة كونه مطلوباً فعلاً أو مطلوباً تركه، فإن كان مطلوب الفعل طلباً جازماً فهو واجب، وإن كان مطلوب الفعل طلباً غير جازم فهو المندوب، وإن كان مطلوب الترك طلباً جازماً، فهو الحرام، وإن كان مطلوب الترك طلباً غير جازم فهو المكروه.

ويوضح (إمام 1997 ص 33) والفقهاء متفقون على أن الطلاق تعتريه الأحكام التكليفية.

1. **الطلاق الواجب:**

يكون الطلاق واجباً أي يأثم الزوج بعدم إيقاعه في حالات كثيرة منها:

- في حالة الإيلاء: وهو عدم موافقة الزوج العودة الى زوجته بعد مدة الإيلاء فيجب الطلاق في هذه الحالة. أو إذا عجز الحكمان عن الإصلاح بين الزوجين بكل السبل. ويكون دفعاً للضرر، فمثلاً إذا كان الزوج ذا أخلاق سيئة لا تطاق.

- الطلاق المندوب: وهو الذي يترجح فعله على تركه، ولا إثم في تركه.

- الطلاق الحرام: وهو طلاق يعاقب فاعله ويثاب تاركه، الطلاق الحرام هو الطلاق البدعي ومنه الطلاق في الحيض، والطلاق في طهر جامعها فيه للإشكال في أمرها بين الحمل وعدمه.

- الطلاق المكروه: يمكن أن يترجح فعله على تركه إذا كان الطلاق دون مبرر يقتضيه، ولا سبب يدفع إليه.

دليل مشروعية الطلاق:

الطلاق مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

- أدلة مشروعية الطلاق من الكتاب:

فقد وردت العديد من الآيات التي تدل دلالة قطعية على مشروعية الطلاق منها:

- قوله تعالى: (**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**) (البقرة، 229).

- قوله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا**﴾ (الطلاق، 1).

إن الآية الأولى فيهما تصريح بجواز إيقاع الطلاق، أما الآية الثانية– وإن ورد الخطاب فيها للنبي عليه السلام– فإن خطابه خطاب لأمته لأنه هو المشرع لها.

- أدلة مشروعية الطلاق من السنة:

- ما روته السيدة عائشة رضي **الله** عنها: "أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم ودنا منها قالت أعوذ **بالله** منك، فقال لها لقد عذت بعظيم، الحقي بأهلك" (صحيح البخاري، 1987، 5254).

- ما رواه عمر بن الخطاب رضي **الله** عنه: "أن رسول **الله** صلى **الله** عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها" (النسائي، 1986، 3562).

- دليل مشروعية الطلاق بالإجماع:

فقد أجمع علماء الأمة الإسلامية وفقهاؤها منذ عهد رسول الله– صلى الله عليه وسلم– إلى عصرنا هذا على مشروعية الطلاق ولم ينكر ذلك أحد منه.

حكمة مشروعية الطلاق:

لقد شرع الإسلام الطلاق لحكم متعددة منها: تخليص الأسرة من الشقاء الدائم والعذاب المستمر، وإعطاء الزوجين الفرصة لإصلاح العلاقة بينهما، واستئناف حياة زوجية خالية من المنغصات، وكذلك حماية الأطفال من العيش في أسرة يسود بين أفرادها النزاع والشحناء، وتبين ذلك بالتفصيل (معتوق 1990 ص40).

خطوات الطلاق في الإسلام:

من نعم الله سبحانه وتعالى على الإنسان أن جعل له الزواج حتى يتمكن– رجلا كان أو امرأة– من التمتع بقسط وافر من الاستقرار وتأسيس حياة أسرية مع الشريك الموافق والمناسب، فالإنسان لا يجد الراحة والاستقرار والاستقلال إلا في محيط أسرته، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ**﴾ (النحل: 80) ويقول: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الروم: 21).

فالزواج مطلب طبيعي لا بد منه لما يتبعه من آثار طيبة في النفوس البشرية الميالة فطرياً إلى هذا الرباط المقدس، ولذلك حث الله عليه عباده وجعله سنة لنبيه صلى الله عليه وسلم، فكل نعمة يحسبها الإنسان مغنية عن الزواج يكون مخطئاً في حسابه، لأن الزواج حبل سماوي يربط بين القلوب، ويقرب بين الأباعد، ويساعد على التقارب بين الناس بالمصاهرة.

ولكن للأسف الشديد هناك من لا يقدر هذه النعمة العظيمة حق قدرها، فيحول هذه الرابطة المقدسة والمشتركة المبنية على الحب والمودة في قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (الروم: 21) إلى بغض ومقت وصراعات ونزاعات لا نهاية لها، فيتحول البيت إلى جحيم لا يطاق، وبدلاً من أن يكون مأوىً أميناً ومكاناً للراحة والأنس، يتحول إلى سجن مليء بالظلمات والمشاحنات والكره، مما سيقود أخيراً إلى فك هذا الرباط

المشترك بالإقدام على الطلاق، فإذا وصلت العلاقة إلى هذه الطريق، يجب على الطرفين أن يكونا حليمين عادلين ملتزمين بآداب الطلاق التي أمر بها الإسلام.

ويوضح (الشمري 2011 ص20) بعض آداب الزواج:

♦ أن يكون الطلاق رجعياً أي طلقة واحدة، لأن الطلقة الواحدة بعد العدة تفيد المقصود، ويستفيد بها الرجعة إن ندم في العدة، وتجديد النكاح إن أراد بعد العدة.

♦ أن يقع الطلاق في حالة هدوء لا غضب فيه ولا شقاق.

♦ أن يقع في طهر لا يسبقه جماع، فإن لم تكن الزوجة كذلك فاصبر حتى تطهر، ثم إن شئت طلقتها وإن شئت أمسكتها.

♦ لا تغلظ لها القول، بل تلطف في النطق بالطلاق، والتمس الأعذار المسببة له، واطلب به سعادة الطرفين.

♦ لا تخرجها من بيتك إلا إذا أتمت العدة، وتبين لك من نفسك بانقضائها صدق رغبتك في طلاقها والإصرار على فراقها.

♦ أن يتلطف في التعليل بتطليقها، من غير تعنيف أو استخفاف، والإبقاء على ودها، وتطييب قلبها بهدية على سبيل الإمتاع والجبر لخاطرها لما فجعها به من إذى الطلاق.

♦ أن لا يبخسها أي حق من حقوقها.

♦ أن يكون رجلاً في موقفه منها، وان يكون شهماً في معاملته لها بعد الطلاق، فلا يلوكها بلسانه بما يسيء إليها بحق أو بباطل ولا يلجئها إلى المحاكم في سبيل الحصول على حقوقها من نفقة أو حضانة.

مقاصد الأسرة:

جعل الإسلام للأسرة مقاصد، فإذا تحققت هذه المقاصد طبق شرع الله في الأرض، **ومن مقاصد الأسرة كما يبينها (ميثاق الأسرة 2008 ص31)** .

♦ **حفظ النسل (النوع الإنساني)** :

المقصد الأول للأسرة في الشريعة الإسلامية هو حفظ النسل أو النوع الإنساني، تعميراً للأرض وتواصلاً للأجيال، وقد فطر الله الرغبة الجنسية في الأبدان، لكونها الوسيلة الطبيعية للإنجاب المشروع.

♦ **تحقيق السكن والمودة والرحمة:**

حتى لا تنحصر العلاقة بين الزوجين في صورة جسدية بحتة، فقد نبهت الشريعة إلى

أن من مقاصد هذه العلاقة أن يسكن كل من الزوجين إلى الآخر، وأن تتحقق بينهما المودة والرحمة.

- **حفظ النسب**:

انتساب الإنسان إلى أصله ونقاء الأنساب وصيانتها من الاختلاط مقصد للشريعة مستقل عن مقصد حفظ النسل. ولأجل تحقيق هذا المقصد حرم الإسلام الزنا والتبني.

- **الإحصان**:

يوفر الزواج الشرعي صون العفاف ويحقق الإحصان ويحفظ الأعراض، ويسد ذرائع الفساد الجنسي بالقضاء على فوضى الإباحية والانحلال.

- **حفظ التدين في الأسرة**:

الأسرة هي محضن الأفراد، لا برعاية أجسادهم فقط، بل الأهم هو غرس القيم الدينية والخلقية في نفوسهم، وتبدأ مسؤولية الأسرة في هذا المجال– قبل تكوين الجنين– بحسن اختيار كل من الزوجين للآخر، وأولوية المعيار الديني والخلقي في هذا الاختيار، وتستمر هذه المسؤولية بتعليم العقيدة والعبادة والأخلاق لأفراد الأسرة، وتدريبهم على ممارستها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف إلى أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن، وانعكاساتها التربوية على الأسرة، وتقديم مقترحات للحد من انتشار هذه الظاهرة، **وتكمن مشكلة الدراسة في طرح الأسئلة الآتية**:

- ما أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر المطلقين والقضاة الشرعيين؟
- ما الانعكاسات التربوية لانتشار ظاهرة الطلاق على أفراد الأسرة؟
- ما مقترحات الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني من وجهة نظر المطلقين والقضاة الشرعيين؟

أهمية الدراسة:

- بيان الحقوق والواجبات لكلا الزوجين ليتمكنا من بناء الأسرة الصالحة التي تقوم على المحبة والحنان وتعمها السعادة.
- يسترشد بها القائمون على القضايا الأسرية والاجتماعية.

• تأتي أهمية هذه الدراسة في ضوء ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الطلاق في المجتمع الأردني، حيث إنها دراسة تشمل حدود المملكة الأردنية الهاشمية بكاملها (بمحافظاتها كافة) ، مما يضفي على هذه الدراسة أهمية خاصة، ويجعلها نواة لدراسات أخرى في المجال نفسه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف إلى أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن.
- الكشف عن أهم الانعكاسات التربوية لظاهرة الطلاق على أفراد الأسرة.
- التعرف إلى أهم المقترحات للحد من انتشار ظاهرة الطلاق.

مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

- الطلاق: حل رابطة الزواج بلفظ صريح، أو كناية (الجزائري 2002 ص351) .
- أسباب الطلاق: مجموعة من الأسباب التي تقف وراء فسخ عقد الزواج وإنهاء الحياة الزوجية.
- الآثار الاجتماعية: مجموعة من الآثار والنتائج المترتبة عن الطلاق، وتأثيرها على المطلقين وأطفالهم.
- الأسرة: هي الوحدة المجتمعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على الفرع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي ترتضيها وتقرّها المجتمعات، وتتكون من زوج وزوجة وأطفالهما، أو زوج بمفرده وأطفاله، أو زوجة بمفردها وأطفالها.

حدود الدراسة:

هناك عدد من المحددات لهذه الدراسة وهي:

- الحدود المكانية: اختيرت عينة الدراسة وفق الآتي: القضاة الشرعيون في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، والمطلقون والمطلقات بشكل عشوائي.
- الحدود الزمانية: بدأ الباحث في تطبيق هذه الدراسة من 10/2011-2/2012.

الدراسات السابقة:

تناول الباحث الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة سواءً كانت مباشرة أم غير مباشرة.

قامت **عبد الرحيم (1993)** بدراسة هدفت إلى دراسة متكاملة عن أسباب الطلاق، وعن العوامل التي تسهم في ارتفاع نسبته، وما مدى اختلاف هذه الظاهرة وحجمها بين المدينة والريف، الكشف عن الترابط بين المستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة، وتأثير ذلك في الطلاق، الكشف عن الترابط بين الطلاق والزواج المبكر لكلا الزوجين، بما يمثله هذا المتغير من أهمية كبيرة على الظاهرة المدروسة بارتباطه بعدد من المتغيرات، كالإقامة المشتركة مع الأهل، واختيار الأهل للطرف الآخر، التدخل والتبعية المادية للأهل في حياة الزوجين، وما يترتب عنها، والكشف عن مدى الترابط بين الطلاق وسوء الاختيار.

كما قامت **الحراسيس (1996)** بدراسة بعنوان: مشكلة الطلاق في الأردن، ودور المرأة فيها، حالة دراسية على مدينة عمان. وتبين من تحليل نتائج الدراسة الميدانية بأن المرأة تبادر لطلب الطلاق إذا ارتفع لديها مستوى التعليم والعمل، والدخل الناتج عنها، وإذا لم يتحقق لها التوافق النفسي والمادي مع زوجها، كما تبين أن سوء اختيار الشريك وتدخل أهل المطلقين في شؤون الزوجين، برزت كأسباب رئيسة للطلاق.

كما قام **الشمسي (2000)** بدراسة هدفت إلى معرفة انتشار ظاهرة الطلاق وأثرها البالغ على الأسرة والمجتمع في مدينة عدن، والكشف عن الأسباب والدوافع الأساسية للظاهرة، ومعرفة أثر الطلاق على مستوى المعيشة وكيفية مواجهة كل من المطلقين للمشكلات الجديدة التي تواجههم، والتعرف إلى وضع المرأة المطلقة وكيفية حصولها على حقوقها وكيفية تنظيم حياتها بعد الطلاق، واتجاهات كل من المطلقين والمطلقات نحو الزواج. والتعرف إلى دور الأقارب في الاختيار للزواج، وأثر ذلك في حدوث الطلاق. والتعرف إلى علاقة الطلاق بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وقام **البكار (2004)** بدراسة هدفت إلى تناول مشكلة الطلاق في مدينة عمان من خلال التعرف إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية التي ترتبط بإقدام الزوج على الطلاق، أو بإقدام الزوجة على طلب ذلك، وكذلك التعرف إلى معدلات الطلاق، ومعرفة أثر قانون الخلع على ارتفاع معدلات الطلاق، وأظهرت نتائج الدراسة بأن سوء اختيار الشريك ومشاركة الآخرين في السكن كانت من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق، وبينت الدراسة بأن الزوجة هي التي كانت مبادرة إلى طلب الطلاق، وأن

قانون الخلع أدَّى دوراً في ارتفاع معدلات الطلاق وخاصة لعام 2002.

قام **الجلابنة (2006)** بدراسة بعنوان: ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون الأسباب والآثار، وبينت النتائج أن هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى الطلاق، ولا يمكن أن نعزي الطلاق لسبب واحد، ومنها تدخل الوالدة أو الوالد، وكثرة استشارة الأهل في الخلافات، والجهل في الحياة الزوجية، وقصر فترة الخطوبة، وقد أشارت النتائج إلى أن الطلاق يؤدي إلى صعوبة تكيف الأطفال اجتماعياً، ولا يؤدي إلى تدني المستوى الصحي، أو إلى سلوكيات غير تربوية للأطفال. وأشارت النتائج إلى أن الطلاق يؤدي إلى عزلة المطلقات اجتماعياً أكثر من المطلقين. كما أن الإجراءات القانونية المتبعة غير مشجعة على الطلاق، والجانب الإصلاحي والإرشادي والتوجيهي ضعيف وبحاجة لتفعيل ومأسسة.

وقام **الشراري (2007)** بدراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع الطلاق في محافظة القريات وظروفه وإجراءاته ومتطلباته وتكلفته، والتعرف إلى مستويات وأسباب الطلاق، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسؤولة عن هذه المستويات. وخلصت الدراسة إلى أنه كلما زاد السن وزادت فترة الحياة الزوجية قل الطلاق، وخلصت الدراسة إلى ارتفاع النسب المئوية للطلاق لدى حملة الشهادة الجامعية، وعند العاطلين عن العمل، كما الذين يعملون، وقد يعود ذلك إلى عدم كفاية الدخل.

كما قامت **عابدين (2008)** بدراسة هدفت إلى الكشف عن الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية لحالات الطلاق قبل الدخول وفي السنة الأولى للزواج. وأشارت النتائج إلى أن أهم أسباب الطلاق لدى المطلقات هي سوء الاختيار، يليه تدخل الأهل، ثم عدم تحمل المسؤولية، ويليه تبعية الزوج لوالدته أو أحد أفراد أسرته. واختلفت بعض الأسباب في مدى إسهامها بالطلاق لدى المطلقات قبل الدخول وفي السنة الأولى للزواج، فقد كان سوء الاختيار، ثم يليه تدخل الأهل، ثم عدم تحمل المسؤولية، من أهم الأسباب لدى المطلقات قبل الدخول. بينما احتل تدخل الأهل، يليه سوء الاختيار، ثم تبعية الزوج لوالدته أو أحد أفراد أسرته، من أهم الأسباب للمطلقات في السنة الأولى للزواج. أما أهم الآثار النفسية التي يتركها الطلاق على المطلقات بشكل عام، فهو الشعور بالإحباط والتعاسة والحزن، ثم الشعور بالظلم، أما الآثار الاجتماعية على المطلقة فأهمها شعور الأهل بالصدمة والذم المستمر.

التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق عرضه من بعض الدراسات السابقة حول موضوع الطلاق تبين للباحثين ما يأتي:

- بعض الدراسات السابقة اقتصر مجتمع دراستها على منطقة جغرافية محددة مثل:

دراسة الشمسي (2000) في عدن ،ودراسة البكار (2004) في عمان ، ودراسة الجلابنة (2006) في عجلون ، ودراسة الشراري (2007) في منطقة القريات.

- كثير من الدراسات السابقة كان الموضوع الرئيس فيها بيان أسباب الطلاق والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة كدراسة عبد الرحيم (1993) ، ودراسة الجلابنة (2006) .

- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم أداة الدراسة الحالية. بالإضافة إلى الاعتماد بشكل بسيط على الأدب النظري الوارد في هذه الدراسات.

- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمجتمع الدراسة، حيث جاءت هذه الدراسة لمعالجة ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني بشكل عام، ولم تقتصر على منطقة جغرافية محددة ، وتميزت الدراسة أيضاً بالتركيز على الانعكاسات التربوية، ووضعت مقترحات وحلول لمعالجة مشكلة الطلاق في المجتمع الأردني ، ومما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أخذ أراء القضاة الشرعيين كعينة دراسة حول ظاهرة الطلاق (الموضوع الرئيسي في البحث) .

الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من القضاة الشرعيين العاملين في المحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية جميعهم، وقد بلغ عددهم (157) قاضياً، بالإضافة إلى فئة المطلقين والمطلقات، وقد بلغ عددهم (4883) . واختيرت عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، تكونت من (98) قاضياً موزعين على أقاليم المملكة الثلاثة. و (74) مطلقاً ومطلقة من مناطق المملكة الأردنية الهاشمية كافة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وصمِّمت استبانة الدراسة بعد الرجوع إلى الأدب النظري، والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية،

ومجموعة من القضاة في المحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ثبات الأداة:

للتأكد من الثبات حُسب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (24) موزعة على (4) قضاة، و (20) مطلقاً ومطلقةً حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (1) يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

الجدول (1)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، والإعادة (بيرسون) لكل مجال من مجالات الأداء

المجال	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)	معامل ثبات الإرتباط
الأسباب الشخصية	0.85	0.87
الأسباب الأسرية والاجتماعية	0.89	0.83
الأسباب الاقتصادية	0.70	0.75
الأسباب ككل	0.93	0.92

متغيرات الدراسة:

- **أولاً– المتغيرات المستقلة:**
- أسباب انتشار ظاهرة الطلاق.
- الانعكاسات التربوية.
- طبيعة المستجيب، وله فئتان: (1– القاضي الشرعي.2– المطلقون والمطلقات) .
- **ثانياً– المتغير التابع:**
- المقترحات للحد من ظاهرة الطلاق.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة اُستخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على كل مجال من مجالاتها، وعلى كل فقرة من فقرات الاستبانة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

◄ أولاً– نتائج الإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: « **ما أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر المطلقين والقضاة الشرعيين؟** »

- **أولاً– أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات:**

للإجابة عن هذا السؤال أُستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر المطلقين، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر المطلقين للمجالات مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	الأسباب الشخصية	2.95	0.72	متوسطة
2	3	الأسباب الاقتصادية	2.82	1.07	متوسطة
3	2	الأسباب الأسرية والاجتماعية	2.81	1.02	متوسطة
		الأسباب ككل	2.88	0.81	متوسطة

يبين الجدول (2) أنّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.81–2.95) ، حيث جاءت الأسباب الشخصية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.95) ، تلاها في المرتبة الثانية الأسباب الاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (2.82) ، بينما جاءت الأسباب الأسرية والاجتماعية في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.81) ، وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب ككل (2.88) .

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل من الأسباب كل على حدى، حيث كانت على النحو الآتي:

1. **الأسباب الشخصية:**

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الشخصية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	6	عدم التوافق بين الزوجين في مجال أو أكثر.	3.64	1.27	كبيرة
1	11	الغضب وحدّة المزاج.	3.64	1.24	كبيرة
3	7	وجود سلوكات سيئة عند أحد الطرفين.	3.62	1.30	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
4	4	الغش والخداع بين الخاطبين أثناء فترة الخطوبة.	3.47	1.37	كبيرة
5	17	عدم التوافق العقلي بين الزوجين.	3.41	1.36	كبيرة
6	2	ضعف شخصية أحد الطرفين.	3.39	1.42	كبيرة
7	3	شك أحد الطرفين في الآخر.	3.36	1.57	متوسطة
7	18	عدم التوافق العاطفي بين الزوجين.	3.36	1.44	متوسطة
9	5	عدم تفرغ أحد الزوجين أو كليهما للحياة الزوجية.	3.16	1.45	متوسطة
10	10	الغيرة الزائدة عند أحد الطرفين تجاه الآخر.	3.05	1.66	متوسطة
10	12	عدم التسامح في الأخطاء بين الزوجين.	3.05	1.41	متوسطة
12	19	قصر فترة الخطوبة بين الزوجين.	2.93	1.48	قليلة
13	13	وجود عيوب خلقية تم إخفاؤها قبل الزواج.	2.57	1.59	قليلة
14	20	عدم الممارسة الجنسية السليمة.	2.53	1.43	قليلة
15	16	صغر سن أحد الزوجين أو كليهما.	2.41	1.30	قليلة
16	14	الضعف الجنسي عند أحد الطرفين.	2.35	1.59	قليلة
17	9	اعتلال صحة أحد الزوجين.	2.30	1.40	قليلة
18	1	مشاهدة القنوات الفضائية غير الملتزمة أخلاقياً.	2.27	1.37	قليلة
18	15	وجود التباين في الدرجات العلمية بين الزوجين.	2.27	1.41	قليلة
20	8	الفارق العمري بين الزوجين.	2.16	1.26	قليلة
		الأسباب الشخصية	2.95	0.72	متوسطة

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.16–3.64) ، حيث جاءت الفقرتان (6 و11) في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.64) ، وتعزى هذه النتيجة إلى تركيز المجتمع على أمور شكلية تتعلق بالراتب والوظيفة والجمال بالنسبة للفتاة، ويترتب على هذه النظرة عدم ترك مجال كافٍ للخاطبين للتعرف على بعضهما بعضاً بشكل كافٍ، إذ لا تكفي النظرة الشرعية المتعارفً عليها بين أفراد المجتمع، ويعتري كلا الخاطبين الخجل لوجود والدة الفتاة ووالدة الشاب، فلا يعرفان عن بعضهما شيئاً، مما قد يؤدي إلى ظهور العيوب بعد الزواج والتي تتعلق بشخصية كلا الزوجين؛ فيقع الطلاق، وتعزى هذه النتيجة أيضاً إلى عدم التركيز على الطباع لكلا الزوجين في بداية التعارف؛

فيستمر اكتشاف الطباع مع مرور الزمن، ويؤدي سوء الطباع إلى الطلاق.بينما جاءت الفقرة (8) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.16) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أنّ الفارق العمري ليس بالسبب الرئيس للطلاق، لأنه من المفروض أن يكون هناك موافقة من الطرفين على الزواج، ويقدم الزوج والزوجة إلى العقد وهما غير مجبرين، ويعلم كلٌ منهما عمر الآخر، لذلك فالفارق العمري يكون معلوماً لهما قبل الزواج، وبالتالي لا يكون سبباً رئيساً للطلاق.وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب الشخصية ككل (2.95) .

2. الأسباب الأسرية والاجتماعية:

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الأسرية والاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	28	التدخل السلبي لأهل الزوجين في حياتهما.	3.91	1.36	كبيرة
2	21	التقصير في تأدية الرجل لحقوق الزوجة واحتياجاتها.	3.50	1.43	كبيرة
3	25	الخيانة الزوجية من أحد الطرفين.	3.19	1.74	متوسطة
3	33	قلة الالتزام الديني من قبل أحد الطرفين.	3.19	1.49	متوسطة
5	27	الاختلاف حول حدود الحرية المتاحة لكل منهما.	3.07	1.41	متوسطة
6	35	زواج المرأة من غير رضاها.	3.04	1.66	متوسطة
7	22	التقصير في تأدية الزوجة لحقوق الزوج.	2.86	1.47	متوسطة
8	30	الزواج من أخرى.	2.85	1.68	متوسطة
9	31	عدم القدرة على الإنجاب من أحد الطرفين.	2.62	1.68	متوسطة
10	26	الاختلاف حول أسلوب تربية الأطفال.	2.58	1.47	قليلة
11	23	تقصير الزوجة في تربية الأبناء.	2.42	1.42	قليلة
12	34	عدم تفرغ المرأة لواجباتها البيتية بسبب العمل.	2.36	1.40	قليلة
13	29	عدم إنجاب المرأة للأولاد الذكور.	2.35	1.48	قليلة
14	24	قلة اهتمام الزوجة بمظهرها.	2.24	1.40	قليلة
15	32	عدم اهتمام الزوجة بضيوف الزوج.	1.96	1.29	قليلة
		الأسباب الأسرية والاجتماعية	2.81	1.02	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
الدرجة الكلية			2.88	0.81	متوسطة

يبين الجدول (4) إن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1.96–3.91) ، حيث جاءت الفقرة رقم (28) « في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.91) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الفرد يميل إلى حب الاستقلالية، وتقدير الأمور بنفسه دون تدخل الآخرين، كما تعزى هذه النتيجة إلى أن تدخل الأهل غالباً ما يكون في صالح أحد الزوجين على الأخر، ويغيب عن هذا التدخل العدل والمساواة، وبالتالي قد يؤدي هذا التدخل السلبي إلى الطلاق، وجاءت الفقرة (32) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (1.96) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الاهتمام بالضيوف ليس بالأمر المهم حتى يصل إلى الطلاق، وأيضاً هو ليس من صلب اهتمام الزوجة وواجباتها.وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب الأسرية والاجتماعية ككل (2.81) .

3. الأسباب الاقتصادية

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	37	تقصير الرجل في النفقة على الزوجة والبيت.	3.32	1.40	متوسطة
2	36	الاختلاف حول أسلوب إدارة نفقات البيت.	3.01	1.39	متوسطة
3	39	استغناء الزوجة مالياً عن نفقة زوجها.	2.68	1.51	متوسطة
4	38	إهدار المرأة لمال زوجها.	2.27	1.47	قليلة
		الأسباب الاقتصادية	2.82	1.07	متوسطة
الدرجة الكلية			2.88	0.81	متوسطة

يبين الجدول (5) إن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.27–3.32) ، حيث جاءت الفقرة (37) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.32) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن أهم واجب من واجبات الزوج وأهم حق للزوجة هو النفقة عليها من مسكن وملبس وغيره،

لذلك إذا قصر الرجل في هذا الحق، فمن سيكون المعيل لهذه الأسرة؟ وبالتالي يكون دافعاً لأن تطلب المرأة الطلاق، بينما جاءت الفقرة (38) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.27) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن المرأة في الغالب لا تنفق المال إلا بأذن زوجها، وبالتالي نسبة هدر المال من قبل الزوجة يكون قليلاً، مما ساهم في تدنى دافعية الطلاق. وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب الاقتصادية ككل (2.82) .

- **ثانياً- القضاة الشرعيون**:

للإجابة عن هذا السؤال أُستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر القضاة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب انتشار ظاهرة الطلاق في الأردن من وجهة نظر القضاة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية من وجهة نظر القضاة الشرعيين

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	الأسباب الأسرية والاجتماعية	3.09	0.56	متوسطة
2	1	الأسباب الشخصية	3.00	0.60	متوسطة
3	3	الأسباب الاقتصادية	2.86	0.67	متوسطة
		الأسباب ككل	3.02	0.52	متوسطة

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.86-3.09) ، حيث جاءت الأسباب الأسرية والاجتماعية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.09) ، تلاها في المرتبة الثانية الأسباب الشخصية بمتوسط حسابي بلغ (3.00) ، بينما جاءت الأسباب الاقتصادية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.86) ، وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب ككل (3.02) .

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل من الأسباب على حدة، حيث كانت على النحو الآتي:

1. **الأسباب الشخصية**:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة القضاة لفقرات الأسباب الشخصية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	7	وجود سلوكات سيئة عند أحد الطرفين.	3.60	0.97	متوسطة
2	11	الغضب وحدة المزاج.	3.55	0.96	متوسطة
3	2	ضعف شخصية أحد الطرفين.	3.43	1.05	متوسطة
3	3	شك أحد الطرفين في الآخر.	3.43	1.17	متوسطة
5	12	عدم التسامح في الأخطاء بين الزوجين.	3.40	0.97	متوسطة
6	6	عدم التوافق بين الزوجين في مجال أو أكثر.	3.31	0.94	متوسطة
7	4	الغش والخداع بين الخاطبين أثناء فترة الخطوبة.	3.23	1.18	متوسطة
8	1	مشاهدة القنوات الفضائية الغير ملتزمة أخلاقياً.	3.17	1.20	متوسطة
9	17	عدم التوافق العقلي بين الزوجين.	3.11	0.97	متوسطة
10	18	عدم التوافق العاطفي بين الزوجين.	3.08	1.11	متوسطة
11	10	الغيرة الزائدة عند أحد الطرفين تجاه الآخر.	2.98	1.13	متوسطة
12	16	صغر سن أحد الزوجين أو كليهما.	2.88	1.17	متوسطة
13	14	الضعف الجنسي عند أحد الطرفين.	2.84	1.27	متوسطة
14	5	عدم تفرغ أحد الزوجين أو كليهما للحياة الزوجية.	2.79	0.97	متوسطة
14	20	عدم الممارسة الجنسية السليمة.	2.79	1.06	متوسطة
16	8	الفارق العمري بين الزوجين.	2.65	1.04	متوسطة
17	15	وجود التباين في الدرجات العلمية بين الزوجين.	2.59	0.85	متوسطة
18	13	وجود عيوب خلقية تم إخفاؤها قبل الزواج.	2.58	1.25	متوسطة
19	19	قصر فترة الخطوبة بين الزوجين.	2.37	1.21	متوسطة
20	9	اعتلال صحة أحد الزوجين.	2.17	1.07	متوسطة
		الأسباب الشخصية	3.00	0.60	متوسطة
		الدرجة الكلية	2.88	0.81	متوسطة

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.17–3.60)، حيث جاءت

الفقرة (7) في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.60) ، وتعزى هذه النتيجة إلى خبرة القضاة فالزوجان في بداية الزواج تكون خبرتهم بسلوك الآخر قليلة، ومع مرور الزمن يكتشف السلوك السيّئ عند أحدهما، مما يؤدي إلى الطلاق، بينما جاءت الفقرة رقم (9) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.17) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الإسلام شرع للرجل الزواج بأخرى في حال اعتلال الزوجة، فلا يكون هناك مبرر للطلاق، وبالنسبة للمرأة فيغلب على طابعها الصبر بحكم خصائصها التي وهبها إيّاها الله تبارك وتعالى، وبالتالي جاءت هذه النتيجة.وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب الشخصية ككل (3.00) .

2. الأسباب الأسرية الاجتماعية:

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة القضاة لفقرات الأسباب الأسرية الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	28	التدخل السلبي لأهل الزوجين في حياتهما.	4.33	0.78	كبيرة جداً
2	21	التقصير في تأدية الرجل لحقوق الزوجة واحتياجاتها.	3.78	0.77	كبيرة
3	22	التقصير في تأدية الزوجة لحقوق الزوج.	3.69	0.69	كبيرة
4	30	الزواج من أخرى.	3.50	1.06	كبيرة
5	33	قلة الالتزام الديني من قبل أحد الطرفين.	3.37	1.16	متوسطة
6	25	قلة اهتمام الزوجة بمظهرها.	3.12	1.41	متوسطة
7	24	عدم إنجاب المرأة للأولاد الذكور.	3.03	0.95	متوسطة
8	23	تقصير الزوجة في تربية الأبناء.	2.97	0.83	متوسطة
9	34	عدم تفرغ المرأة لواجباتها البيتية بسبب العمل.	2.96	0.97	متوسطة
10	31	عدم القدرة على الإنجاب من أحدى الطرفين.	2.93	1.09	متوسطة
11	27	الاختلاف حول حدود الحرية المتاحة لكل منهما.	2.83	0.97	متوسطة
11	35	زواج المرأة بغير رضاها.	2.83	1.25	متوسطة
14	26	الاختلاف حول أسلوب تربية الأطفال.	2.35	0.91	قليلة
15	32	عدم اهتمام الزوجة بضيوف الزوج.	2.33	1.04	قليلة
		الأسباب الأسرية والاجتماعية	3.09	0.56	متوسطة

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.33–4.33) ، حيث جاءت الفقرة (28) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.33) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أنّ الفرد يميل إلى حب الاستقلالية وتقدير الأمور منه نفسه دون تدخل الآخرين، كما تعزى هذه النتيجة إلى أنّ تدخل الأهل غالباً ما يكون في صالح أحد الزوجين على الأخر، ويغيب عن هذا التدخل العدل والمساواة، وبالتالي قد يؤدي هذا التدخل السلبي إلى الطلاق، واتفق القضاة الشرعيون مع المطلقين والمطلقات على هذا السبب، بينما جاءت الفقرة (32) ونصها بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.33) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الاهتمام بالضيوف ليس بالأمر المهم حتى يصل إلى الطلاق، وأيضاً هو ليس من صلب اهتمام الزوجة وواجباتها، واتفق القضاة الشرعيون مع المطلقين والمطلقات على هذا السبب.وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب الأسرية والاجتماعية ككل (3.09) .

3. الأسباب الاقتصادية:

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة القضاة لفقرات الأسباب الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	37	تقصير الرجل في النفقة على الزوجة والبيت.	3.61	0.83	كبيرة
2	36	الاختلاف حول أسلوب إدارة نفقات البيت.	2.79	1.02	متوسطة
3	38	إهدار المرأة لمال زوجها.	2.72	0.87	متوسطة
4	39	استغناء الزوجة مالياً عن نفقة زوجها.	2.31	1.03	قليلة
		الأسباب الاقتصادية.	2.86	0.67	متوسطة
الدرجة الكلية			2.88	0.81	متوسطة

يبين الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (2.31–3.61) ، حيث جاءت الفقرة (37) في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.61) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن أهم واجب من واجبات الزوج، وأهم حق للزوجة هو النفقة عليها من مسكن وملبس وغيره، لذلك إذا قصر الرجل في هذا الحق، فمن سيكون المعيل لهذه الأسرة وبالتالي يكون دافعاً لأن تطلب المرأة الطلاق، واتفق القضاة الشرعيون مع المطلقين والمطلقات على هذا السبب، وجاءت الفقرة (39) بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.31) ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الأمور المالية لكلا الزوجين تكون مكشوفة للطرفين قبل الزواج، وبالتالي

يكون الوضع المادي للزوج معروفاً للزوجة فلا يكون هذا سبباً رئيسياً للطلاق.وبلغ المتوسط الحسابي للأسباب الاقتصادية ككل (2.86) .

◄ ثانياً- نتائج الإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: «**ما الانعكاسات التربوية لانتشار ظاهرة الطلاق على أفراد الأسرة؟** ».

للإجابة عن هذا السؤال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات ذات الصلة المتعلقة بالموضوع، وتبين أن للطلاق انعكاسات على الرجل المطلق والمرأة المطلقة، وأولاد المطلقين، وعلى المجتمع بشكل عام.

- **أولاً- الآثار التربوية والاجتماعية الواقعة على المرأة المطلقة**:

- إن أبرز ما يفعله الزلزال الاجتماعي الأسري (الطلاق) على الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج في أثناء قيام الزوجية، مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي، وبخاصة إذا لم يكن لها معيل آخر أو مورد رزق آخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المنزلقات الأخلاقية التي لا يعصم منها صاحب دين قوي.

- الهموم والأفكار التي تنتاب المرأة، وشعورها بالخوف والقلق من المستقبل، ونظرة المجتمع السيئة لها كمطلقة، هذا وقد وجدت حالات من النساء نتيجة هذا الشعور والخوف تعرضن لمشكلات نفسية مثل: الانطواء على النفس والعزلة نتيجة لكلام الناس مثلاً، ولكن الآثار الاجتماعية أكبر وأكثر من النفسية، فقد تتعرض المرأة لموضوع علامة استفهام حولها: لماذا طلقت؟ وما السبب؟ والسؤال الدائم لها عند خروجها من البيت لأي سبب كان، مما يقيد حريتها.

- قلة الفرص المتوافرة لديها في الزواج مرة أخرى لاعتبارات اجتماعية متوارثة من جيل إلى آخر، حيث تكون فرصتها الوحيدة في الزواج من رجل أرمل أو مطلق أو مسن.

- نظرة المجتمع إلى المطلقة هي نظرة فيها ريبة وشك في سلوكها وتصرفاتها، مما يشعرها بالذنب، والفشل العاطفي والجنسي، وخيبة الأمل والإحباط، مما يزيدها تعقيداً، ويؤخر تكيفها مع واقعها الحالي.(الشمري 2011) .

- **ثانياً- الآثار التربوية والاجتماعية الواقعة على الرجل المطلق**:

- الضرر الواقع عليه من كثرة تبعات الطلاق المالية، كمؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة الأولاد وحضانتهم.

- قد يصاب المطلق بالاكتئاب والانعزال واليأس والإحباط، وتسيطر على تفكيره أوهام كثيرة وأفكار سوداوية، وتهويل الأمور وتشابكها.

- **ثالثاً- الآثار التربوية والاجتماعية الواقعة على أولاد المطلقين**:

وتتمثل الآثار الناتجة عن الطلاق على الأولاد في أمور عدَّة منها:

- الضرر الواقع على الأولاد في البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم، وفي البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب.

- يؤثر الطلاق على صحة الأولاد النفسية والجسدية، وبخاصة إذا كانوا في سن الخامسة أو السادسة فأكثر، نتيجة لعدم اهتمام والديهم بهم في خضم المشكلات العائلية بينهما، وعدم إشراف والدهم.

- **رابعاً- الآثار الواقعة على المجتمع بأكمله نتيجة الطلاق:**

- في انحلال الزواج وسيلة لزرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين أفراد المجتمع، والذي يجر وراءه أقارب كل طرف في خصام وتقاضٍ واقتتال، مما يسبب مشاحنات وعدم استقرار في المجتمع.

- الأحداث الناتجة عن الطلاق تؤثر في شخصية الرجل، وما ينتابه من هموم وأفكار وأعباء مالية قد تجره إلى تصرفات تضر بمصلحة المجتمع....

وتعزى هذه النتيجة وهذه الآثار إلى أن الطلاق يعني تفسخ الأسرة والإخلال ببنائها الأساسي، وهذا سينعكس على دور الأسرة ودور كل عضو فيها، كما سينعكس على تماسك الأسرة والبيئة الأسرية؛ فمن المعروف أنه بالطلاق يفترق الزوجان ويعيش الأبناء أو بعضهم في كنف أحد الوالدين، الأمر الذي سيعني أن يعيش الأطفال محرومين من أحد الوالدين أو كليهما أحياناً، وهذا يترك أثاراً ضارة جداً على الأطفال وستكون هذه الآثار أكثر ضرراً وتأثيراً كلما كان الأطفال في مرحلة عمرية مبكرة، وكلما كان دور الطرف الذي فقدوه أكثر أهمية في حياتهم، ففضلاً عن حاجة الأطفال للرعاية والعناية والتربية والمراقبة والمتابعة؛ فإنهم بحاجة أيضاً إلى الحب والحنان والشعور بالدفء الذي يجدونه في كنف الوالدين، وعندما يتخلخل بناء الأسرة، فإن الأطفال يتعرضون للحرمان من كثير من متطلبات الحياة السوية سواءً من حيث العناية والرعاية، أو من حيث الدفء والحنان، الأمر الذي سيؤدي غالباً إلى اختلال في التربية، واختلال في نفسيات الأطفال المحرومين وشخصياتهم، فكثير من الأطفال الجانحين هم نتاج أسر ممزقة.

أما بالنسبة للزوجين، فإن التجربة السابقة المرة التي انتهت بالطلاق قد تلقي بظلالها على الزوجين وبخاصة الطرف الأكثر تضرراً وهي المرأة عادةً، إذ تجد نفسها أمام تحديات صعبة وأمام مفاضلة بين خيارات لا تتفاوت إلا في حجم المرارة والصعوبة، فالمرأة قد تضطر إلى الزواج تحت ضغط الأهل والمجتمع أحياناً، وتحت ضغط الحاجة للزوج والأسرة أيضاً وخاصة عندما تكون صغيرة السن، وهذا يعني ضمناً أنها ستحرم من أولادها وسيحرمون منها، الأمر الذي سيفاقم المشكلة ويضاعف المعاناة، وإما أن تتحدى كل الظروف وتختار البقاء مع أولادها لتجد نفسها مضطرة للقيام بدور الأم والأب. ولتجد أن مشكلاتها تتفاقم كلما كبر أولادها، وبخاصة حين يبلغون سن المراهقة؛ فتقل سيطرتها وتأثيرها عليهم، ويقل مع ذلك صبرها نتيجة المعاناة والشعور بالحرمان، فضلاً

عن الشعور بالنقص والفقد الذي تركه غياب الزوج عن الأسرة وغياب دوره فيها أيضاً.

وربما يكون الزوج الطرف الأقل تضرراً في العادة، ولكنه رغم ذلك يواجه تحديات كبيرة منها؛ أنه سيضطر غالباً للزواج ويواجه مشكلة في اختيار الشريك المناسب وعادة ما يجد الشباب المطلقين رفضاً وإعراضاً من قبل الفتيات غير المتزوجات، وسيجد نفسه مضطراً للتنازل والقبول بصفات أقل من المستوى المطلوب، وكثيراً ما يعاني الأزواج في هذه الحالة من الشعور بالمقارنة بين الزوجة الجديدة والزوجة السابقة، فضلاً عن الحساسية الشديدة من قبل الزوجة الجديدة تجاه الزوجة السابقة، وتجاه أولاده الذين سيشعر أنه حرم منهم وحرموا منه، وأنهم كانوا ضحية أمر لا يد لهم فيه، ويزداد هذا الشعور عمقاً كلما كانت حياته الجديدة مليئة بالمشكلات، وأما إذا كانت ناجحة وموفقة، فإن الرجل يبدأ بتناسي الماضي غالباً والابتعاد التدريجي عن كل ما يربطه بهذا الماضي، وهذا يسبب في الغالب شعوراً داخلياً بالذنب والتقصير تجاه الأولاد الذي لا ذنب لهم.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عابدين (2008) في بعض الآثار المترتبة على المرأة المطلقة.

◄ ثالثاً- نتائج الإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: « **ما مقترحات الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين**؟ ».

- **أولاً- المطلقين والمطلقات:**

للإجابة عن هذا السؤال اُستخرجت التكرارات والنسب المئوية لمقترحات الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات كما في الجدول الآتي.

الجدول (10)

التكرارات والنسب المئوية لمقترحات الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني من وجهة نظر المطلقين والمطلقات مرتبة ترتيباً تنازلياً

1	المقترحات	التكرار	النسبة
1	دورات إلزامية للمقبلين على الزواج.	12	16.4
1	إيجاد مراكز للاستشارات الأسرية.	12	16.4
3	إطالة فترة الخطوبة قبل عقد القران.	11	15.1
4	تعليم الأب والأم حدود تدخلهما في حياة أبنائهما.	10	13.7
4	عدم خروج المشاكل بين الزوجين خارج البيت.	10	13.7
6	التأني الشديد في اختيار شريك الحياة.	5	6.8

1	المقترحات	التكرار	النسبة
6	الكفاءة في الزواج.	5	6.8
6	التسامح بين الزوجين.	5	6.8
9	عدم إجبار الفتاة على الزواج.	3	4.1
	المجموع	73	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الدورات الإلزامية للمقبلين على الزواج وإيجاد مراكز للاستشارات الأسرية كانت من أكثر المقترحات بتكرار بلغ (12) ، ونسبة مئوية بلغت (16.4)، وتعزى هذه النتيجة لجهل الكثيرين بمقومات الحياة الزوجية والواجبات والحقوق، فتسهم هذه الدورات في التخفيف من حالات الطلاق، وبخاصة إذا ما تضافرت الجهود من قبل متخصصين في العلوم الشرعية، وعلم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم النفس، لوضع منهاج يدرس من خلاله، ويوزع مجاناً على الفئات المستهدفة ويكون إلزامياً، بينما جاء المقترح (عدم إجبار الفتاة على الزواج) في المرتبة الأخيرة بتكرار بلغ (3) وبنسبة مئوية بلغت (4.1) .وتعزى هذه النتيجة إلى اندثار هذه العادة التي كانت سائدة، وتفهم الأهل أن الزواج واختيار الزوج هو من أهم حقوق الزوجة وأولاها.

- **ثانياً- القضاة الشرعيين:**

للإجابة عن هذا السؤال اُستخرجت التكرارات والنسب المئوية لمقترحات الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة الشرعيين كما في الجدول الآتي.

الجدول (11)

التكرارات والنسب المئوية لمقترحات الحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة الشرعيين مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرتبة	المقترحات	التكرار	النسبة
1	الالتزام الكامل بالمنهج النبوي في عملية اختيار الزوجين.	13	14.0
2	التركيز على التوعية والإرشاد في وسائل الإعلام.	12	12.9
3	انتشار مكاتب للإصلاح الأسري.	10	10.8
3	اشتراك مؤسسات الدولة والمجتمع (الأوقاف، ودائرة الإفتاء، ودائرة قاضي القضاة، ووزارة التربية، ووزارة التنمية) في توصيل المعلومات والمنهاج السليم في التعامل بين الأزواج من المنظور الديني والاجتماعي ووسائله المختلفة.	10	10.8
5	أهمية تفهم كل زوج لما يحب الآخر أو يكرهه.	7	7.5

الرتبة	المقترحات	التكرار	النسبة
5	دورات تثقيفية ملزمة للخاطبين قبل عقد القران.	7	7.5
7	تطويق الخلافات بين الزوجين وعدم إخبار أحد بذلك.	5	5.4
7	اعتماد الكفاءة في الزواج.	5	5.4
7	التسامح بين الأزواج في الأخطاء وعدم تراكمها.	5	5.4
7	الصبر من كلا الطرفين على مشاق الحياة.	5	5.4
11	إعطاء علاوة مجزية لزوجة الموظف الجالسة في بيتها والمتفرغة لتربية الأولاد.	4	4.3
12	وضع مادة إلزامية للتعليم الجامعي لجميع التخصصات حول الثقافة الزوجية.	3	3.2
12	إطالة فترة الخطبة قبل عقد القران.	3	3.2
14	الحد من مصادر الفساد في المجتمع قانوناً.	2	2.2
14	تربية الأولاد ليكونوا في المستقبل أزواجاً صالحين.	2	2.2
	المجموع	93	100

يتبين من الجدول أعلاه أن الالتزام الكامل بالمنهج النبوي في عملية اختيار الزوجين كانت من أكثر المقترحات بتكرار بلغ (13) ، ونسبة مئوية بلغت (14.0) ، وتعزى هذه النتيجة لخبرة القضاة الشرعيين ودراستهم لسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وتعامله مع أزواجه، وكيف كانت أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم مع زوجاته، لذلك جاء هذا المقترح ومحاولة تعميم أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم مع زوجاته بين إفراد المسلمين ، بينما جاء الحد من مصادر الفساد في المجتمع قانوناً، وتربية الأولاد ليكونوا في المستقبل أزواجاً صالحين في المرتبة الأخيرة بتكرار بلغ (2) ، وبنسبة مئوية بلغت (2.2) .

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يأتي:

- تأكيد المؤسسات التربوية والتربويين على مراعاة المبادئ الإسلامية في اختيار الزوجين وبناء الأسرة بشكل عام.
- تأكيد المؤسسات التربوية: (الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام) على التمسك بالأخلاق والمبادئ الإسلامية في التعامل بين الزوجين.
- عقد الندوات والحوارات واللقاءات للمقبلين على الزواج لتعريفهم بأهمية الحياة الزوجية ودور الأسرة في تربية الأولاد.
- اهتمام وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمرئية بتثقيف المقبلين على الزواج حول واجبات الزوجين وحقوقهما.
- تضمين المناهج الدراسية مواد تتعلق بالأسرة بتكوينها وواجباتها ورسالتها بما يتناسب مع كل مرحلة دراسية أو عمرية، وبخاصة للطلبة الجامعيين.

المصادر والمراجع:

- القران الكريم

1. إمام، محمد. (1997) . الطلاق عند المسلمين دراسة فقهية وقانونية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
2. البخاري، محمد. (1987) . الجامع الصحيح. بيروت: دار ابن كثير.
3. البكار، عاصم. (2004) . مشكلة الطلاق في مدينة عمان خلال الفترة 1997–2002 دراسة اجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
4. الجزائري، أبو بكر. (2002) . منهاج المسلم. القاهرة: دار ابن الهيثم.
5. الجلابنة، محمد. (2006) . ظاهرة الطلاق في محافظة عجلون الأسباب والآثار. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.
6. جمعية العفاف الخيرية. (2008) . ميثاق الأسرة في الإسلام. عمان.
7. الحراسيس، خديجة. (1996) . مشكلة الطلاق في الأردن ودور المرأة فيها حالة دراسية على مدينة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية. عمان.
8. الداهري، صالح. (2001) . أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري. عمان، دار صفا للنشر والتوزيع.
9. الزحيلي، وهبه. (2008) الأسرة المسلمة في العالم المعاصر. دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع.
10. السعدي، عبد الملك. (1986) . الطلاق وألفاظه المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي. العراق، معرض الأنبار للكتاب.
11. الشراري، خالد. (2007) . الطلاق في محافظة القريات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2003–2007: دراسة اجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية.
12. الشمري، غازي. (2008) . المشاعر النبوية في الحياة الزوجية. السعودية: دار ابن الجوزي.
13. الشمري، غازي. (2011) . كواليس زوجية. الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع.

14. الشمسي، سالم. (2000) . ظاهرة الطلاق. الأسباب والآثار الاجتماعية " دراسة ميدانية في مدينة عدن ". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عدن، اليمن.

15. عابدين ، آمال. (2008) . الطلاق قبل الدخول وفي السنة الأولى من الزواج الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية – دراسة نوعية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان للدراسات العليا ، عمان.

16. عبد الرحيم. آمال. (1993) . ظاهرة الطلاق في سوريا أسبابها والمتغيرات الاجتماعية المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جمعة دمشق. دمشق.

17. معتوق ،وفاء. (1990) . الطلاق وأثاره المعنوية والمالية في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر